التعليم الأهلي وآفاقه المستقبلية

الدكتور / محمود الشمّري

كلية الهندسة - جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا

المقدمة :

إن العقد الأخير من القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة قد شهد موجة متسارعة من التحولات التي تكاد تكون ذات خصائص متفردة تاريخياً من حيث أنها تجري بشكل غير خطي (nonlinear) وديناميكي متسارع حيث أن بعضها قد تحقق بشكل قفزات متعاقبة وغير متوقعة ومثل هذه التحولات تتطلب استجابة منسجمة معها أو على الأقل تتبع منحنى مسارها ولو بفارق زمني معقول وهذا ما هو حاصل في البلدان الصناعية أما البلدان النامية ووطننا العربي منها فأن استجابتها لحد الآن غير واضحة المعالم الأمر الذي سوف يؤدي إلى التأرجح والاضطراب وعدم وضوح المسار المستقبلي لمجتمعنا وخصوصاً بتخلف البنية الحضاريةله وعدم موائمتها لمعطيات العصر .ولتجاوز حالة التخلف والعجز هذه لا بد من تعزيز وسائل البناء الحضاري المتوائمة مع التدفق المعرفي الهائل والثورة التكنولوجية والمعلوماتية المتداخلة مع التقدم الهائل والمذهل في حقل الإتصالات .

إن من أهم وسائل البناء الحضاري في هذه المرحلة هي منظومة تعليمية متطورة ، حيث أن هذه المنظومة بواقعها الحالي قد تكون أنجزت بعض مهامها إلى حدٍ ما والتي مثلت شي من الاستجابة لمتطلبات الحقبة الماضية من الزمن ولكنها الآن لا تستطيع أن تقوم بنفس الدور الذي كان قاصراً في الأساس . وإذا ما أريد لهذه المنظومة أن تقوم بدورها بشكل جدي يلبي المطالب المشروعة للوطن العربي ويسهم بشكل فاعل في عملية النماء لا بد من إعادة النظر بمكونات هذه المنظومة من حيث عناصرها الرئيسية وأدوار وحجم هذه العناصر وعلاقتها ببعضها وكذلك من حيث أساليب عمل هذه العناصر والمهام المطلوبة منها . إن من أهم عناصر المنظومة التعليمية هي مؤسسات التعليم العالي أن هذه المؤسسات وإلى حد قريب وفي الوطن العربي تنحصر في الجامعات والمعاهد وبعض مراكز البحث الحكومية إلا أنه مؤخراً لحقت بها أشكال أخرى من مؤسسات التعليم العالي مثل التعليم الأهلي (التعليم الخاص) .

إن هذا البحث يهدف إلى رصد المشاكل الواقعية في المجتمع والتي تعيق تطور العملية التعليمية من جهة ومن الجهة الأخرى مناقشة المطالب الوطنية لمواجهة التحديات الكونية الرئيسية التي يجب دراستها بشكل جدي لتكوين قاعدة معرفية يمكن الاستناد إليها في عملية النهوض بالمنظومة التعليمية من خلال الدور الذي ممكن أن يسهم فيه التعليم العالي وعلى وجه الخصوص التعليم العالي الأهلي .

الواقع العربي :

لقد لازم التخلف الاقتصادي تاريخ الدول العربية الحديثة وقامت تجارب ومحاولات مختلفة ومتنوعة للنهوض وزيادة معدل النمو الاقتصادي وقد باءت هذه

المحاولات والتجارب بالفشل أو منيت بالقصور . ومن أهم أسباب هذا التخلف هو سوء استغلال الموارد الطبيعية والبشرية ناهيك عن تخلف البنية الاجتماعية والبطالة بكل أشكالها .تشير العديد من الدراسات [1،2،3] إلى أن المشكلة الرئيسية في العالم العربي تكمن في العنصر البشري المؤهل والذي يستطيع أن يستثمر طاقاته والإمكانيات المتاحة له بشكل ملائم . إذا كان هذا هو الحال بالأمس واليوم فما هو حال الغد ؟

الواقع أن الغد هو عصر المعلومات حيث أن المعرفة هي رأس المال وهو عصر تنافسي من رعيل ومن ورعيل ومن حالة تتوجه إلى حالة أخرى لن تتوقف إلا بتوقف الزمن أو توقف الإنسان عن التفكير والإبداع . أن العالم العربي وفي أكثر من مناسبة وهو يواكب من تحديات وأن واكب بعضها إلا أنه تعرض لنكسات ونكبات وإخفاقات أدت إلى تراجع مكانته بين الأمم وتخلفه عن ركب الحضارة الإنسانية وأسباب ذلك كثيرة ومتشعبة ومن أهمها على الإطلاق في تقديري هو تخلفنا عن ركب العلم والتكنولوجيا الحديثة وعدم قدرتنا على توظيف ما هو متاح منها في الوقت المناسب وبالشكل المناسب وعدم قدرتنا على التكيف مع المتغيرات المتسارعة في شتى المجالات وعدم قدرتنا على التنبؤ بما سوف يكون عليه المستقبل ومن ثم الاستعداد له وتهيئة الظروف المناسبة لمواجهته وأسباب أخرى كثيرة ومتداخلة ومتشابكة لا يتسع المجال لذكرها في هذه العجالة [4] :

التفكير الخرافي : وهو ذلك النمط من التفكير الذي يتغاضى عن الأسباب الحقيقية للمشكلة ويتجه مباشرة إلى حلها من خلال الغيبيات والخرافات والأساطير .

العقل اللاموضوعي: والمقصود هنا اعتماد الرؤية الذاتية لا الموضوعية في التفكير الأمر الذي يؤدي إلى سوء التقدير واعتماد الميول الشخصية والعاطفية والوجدانية والبلاغة اللفظية الإنفعالية في معالجة الأمور .

العقل التعصبي : لا نود الخوض هنا في كثير من المفاهيم التي تقع تحت هذا العنوان وما نود قوله أن الواقع العربي يشير إلى قلة نمط التفكير المنفتح الذي يعتقد ويؤمن صاحبه بوجود الرأي الأخر .

التفكير الإسقاطي: لقد درجنا على إسقاط (تبرير) الأخطاء على الآخرين أو الظروف أو على أي شيء آخر غير الذات وهذا نمط سلبي للدفاع عن النفس شائع في المجتمعات التي تقل فيها مساحة الحرية والديمقراطية ووسائل التعبير .

النظره الأحادية : غياب المنهج الذي يبحث بموضوعية عن الصلة بين مختلف العناصر لموضوع ما والنظر إليها كلياً والتعامل معها كمنظومة وفقاً لمتطلبات العصر .

العقل الميكانيكي الجامد : الاستكانة إلى نمطية جاهزة في التفكير دون البحث الحر النزيه عن الحقيقةمن خلال ملامسة الواقع بكل مشكلاته وتعقيداته .

العقل الاتباعي : أن قمم العطاء لهذه الأمة كانت في الفترات التي كان فيها إبداع الفرد وتميزه وتفرده هو هاجس الحياة ومحركها وعندما تحول الإنسان إلى تابع مطيع انحسر الإبداع وقل العطاء .

إن الجهة المؤهلة أكثر من غيرها لمعالجة هذه الآفات وتحرير الإنسان العربي من قيودها إنما هي في المقام الأول المنظومة التعليمية وعلى وجه الخصوص التعليم العالي من هذه المنظومة .

واقع التعليم العالي :

يعتبر التعليم العالي في الوطن العربي ركناً أساسياً في الهيكل العام للمجتمع وعليه تقع مسؤولية رفع وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبناء الحضاري إذا ما أتيح له أن يؤدي وظائفه الأساسية في التعليم ، البحث العلمي وخدمة المجتمع أن دور الجامعات في الوطن العربي فيما يتعلق بأداء وظيفة خدمة المجتمع غير واضح المعالم بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الجهات المسؤولة عن التعليم العالي في العالم العربي . لقد استعرض الكثير من الباحثين [5,6] واقع التعليم العالي في الوطن العربي ومدى ارتباطه بحاجات وطموحات المجتمعات العربية . وتوصلت هذه الدراسات إلى عدم ارتباط المؤسسات التعليمية العليا بحاجات المجتمعات وخططها التنموية كما اتسم الواقع بغياب التعاون بين هذه المؤسسات حتى داخل البلد الواحد[7] . ويعود سبب هذا القصور وعدم الفاعلية في أداء الدور المطلوب إلى عدد من المشاكل التي يعاني منها التعليم العالي في الوطن العربي[8] .

- غربة النظام الجامعي عن الواقع العربي وانتمائه إلى النظم الأجنبية .
- اختلال التوازن والمفارقات بين النمو الكمي والكيفي .
- غياب البيانات الأولية المتعلقة بالمعلومات الإحصائية للسكان .
- اختلاف السياسات وتفاوت الإمكانات المادية والفنية .
- تعدد النظم الدراسية في التعليم الجامعي .
- الفصل شبه التام بين مناهج التعليم الثانوي ومناهج التعليم الجامعي .
- غياب المنطق التنظيمي بين المسافات الداخلة في الخطة الدراسية .
- اتباع أساليب التدريس التقليدية وعلى رأسها أساليب المحاضرة في التعليم الجامعي .
- ضعف النظام التوجيهي والإرشادي للطلبة في الجامعات العربية .
- جمود أنظمة الامتحانات وأساليب إجراءاتها .

- ضعف ارتباط البحث العلمي بالمشكلات التنموية الوطنية .
- ضعف حلقات الاتصال بين الجامعات والمجتمعات العربية.

وأمام هذا الواقع الذي تعيشه مؤسسات التعليم العالي أصبح من الضروري التفكير باعتماد نماذج وصيغ ونظم تعليمية مختلفة حيث أكد [9] في دراسته أنه حتى تنهض بقطاع التعليم العالي يجب الابتعاد عن القوالب الجامدة وإدخال أنماط جديده في التعليم العالي تنسجم وحاجات المجتمع ومتطلبات التنمية فيه . ويمكننا تلخيص القضايا الملحة التي تستدعي تجديد نظام التعليم العالي في الوطن العربي فيما يلي[10] :

1- تزايد أعداد الطلبة الراغبين في التعليم العالي.
2- جمود النظم التعليمية القائمة وعدم استجابتها للحاجات.
3- اختلال التوازن في توزيع فرص التعليم العالي في البيئات المختلفة .
4- ضعف برامج التعليم المستمر في أنظمة التعليم العالي.
5- محدودية الارتباط بين برامج التعليم العالي وحاجات الواقع العربي .
6- نشوء وتطور إمكانيات تكنولوجية جديدة يجب تسخيرها لغرض التعليم والتعلم.

وأمام هذه المعطيات التي يدعمها الواقع لمؤسسات التعليم العالي أصبح أمر إيجاد الصبغ الجديدة للتعليم العالي ملزما بل لا بد منه وكثير من الأفكار تم اعتمادها كالتعليم الخاص الأهلي والتعليم المسائي والتعليم عن بعد والجامعة المفتوحة والتعليم المستمر حيث شهدت البلدان العربية مؤخراً إنشاء كثير من الجامعات الخاصة في مصر والأردن واليمن والعراق.

التعليم الأهلي :

فلسفة التعليم الأهلي :

في الواقع أن هذا الأمر غاية في الأهمية إذ يجب أن تحدد ماهية التعليم الأهلي والفلسفة التي يتبناها في التعليم من حيث البرامج والخطط والغاية التي يقوم أو ينشاء من أجلها وهذه أمور لم تتضح بعد لا بل أن بعض مؤسسات التعليم الأهلي إنما هي في الواقع امتداد لبض مؤسسات التعليم التقليدي (الحكومي) بكل ما فيها من إيجابيات وسلبيات . من المعروف أن التعليم الأهلي هو استثمار في قطاع التعليم لكن الغير معروف هو إلى أي مدى يهدف هذا الاستثمار الربح .

وظائف التعليم الأهلي :

إن وظائف التعليم الأهلي يجب أن تكون على خط مواز لوظائف التعليم الحكومي وهذا يعني أن لها وظائف في التعليم ، والبحث والتطور وأخرى تتعلق بخدمة المجتمع ولكن هذا لا يعني أن هذه الوظائف يجب أن تكون متطابقة تماماً مع ما تقوم به مؤسسات التعليم الحكومي وانما يجب أن تكون مساعده ومكملة وتصب في مواقع أكثر تخصصاً كما

أنها يجب أن تكون أسرع استجابة لمتطلبات الواقع نظراً لما يفترض أن تتمتع به من حريه في القرار والتخطيط وأكثر مباشرة في التنفيذ .

أهداف التعليم الأهلي:

إن أهداف هذه المؤسسات إنما يجب أن تكون تابعة من فلسفة نشوئها وحيث أن هذه الفلسفة في اعتقادي غير واضحة المعالم في الوقت الحاضر على الأقل فيما عدا الجانب الاقتصادي منها إلا أنها وعلى كل حال تساهم في الجهد الوطني لحل أزمة التعليم العالي ومواجهة التحديات من جهة ومن الجهة الثانية تحقيق النشاط الاقتصادي الذي يفترض أن لا يكون الربح المادي فيه يأخذ موقع الصدارة .

أساليب وتقنيات التعليم في التعليم الأهلي :

تلعب أساليب وتقنيات التعليم دوراً رئيسياً في عملية التعليم والتعلم وبناء المفاهيم السليمة التي تؤدي إلى زيادة مشاركة الطالب الإيجابية في اكتساب الخبرة وتنمية قدرته على التعامل ودقة الملاحظة واتباعها الأسلوب العلمي للوصول إلى حل المشكلات. لا تزال كثير من الجامعات الأهلية لا تعطي هذا الأمر ما يستحقه من عناية .

طلبة التعليم الأهلي :

إن الجامعات الحكومية لها طاقة استيعاب محدودة بالإضافة إلى وجود سياسات معينة للقبول فيها والذي إذا لم يكن مجاني منها فهو أقل كلفة من الجامعات الأهلية ومن ناحية ثانية فإن الجامعات الحكومية تتمتع بسمعة طيبة وثقة عالية من قبل المجتمع مما يجعلها محط أنظار جميع الطلبة وهذا يعني أن النخبة الجيدة منهم تنتمي إليها وما يفيض وهم يأتون في المرتبة الثانية من حيث المستوى العلمي ينتمون إلى الجامعات الأهلية عدا بعض الإستثناءات ويلقي هذا الحال بأعباء إضافية على التعليم الأهلي والأمر الأخر أن توجيهات هؤلاء الطلبة الحقيقية غير واضح المعالم ويحتاج إلى دراسة ميدانية لأنه لحد الآن ليست جميع الاختصاصات متاحة أمام الطلبة في الجامعات الأهلية حيث إن الدراسات الإنسانية وكليات التربية إضافة إلى دراسة الحاسوب تكاد تكون هي الخيارات الوحيدة في الوقت الحاضر .

كلفة الدراسة :

تقف كلفة الدراسة عائقاً أمام أعداد كبيره من الطلبة في الانتساب إلى التعليم العالي في الوطن العربي نظراً لأن كلفة الدراسة هي خارج متناول ذوي الدخول المتوسطة والمنخفضة والذين يشكلون قرابة 95% من السكان والجدول رقم (1) يبين كلفة الدراسة في بعض الدول المختارة (بالدولارات الأمريكية) [11] .

جدول رقم (1)

كلف الدراسة في بعض الجامعات العربية والأجنبية .

البلد والسنة	الجامعات الحكومية	الجامعات الأهلية	الأهلية الحكومية	%الطلبة في الجامعات الأهلية
كوريا 1990	525	1360	02.6	%66
تايلند 1989	125	0700	05.6	%08
كولومبيا 1982	082	0538	06.6	%68
البرازيل 1990	000	1250	00.0	%63
كينيا 1991	200	2800	14.0	%05
اليابان 1985	880	2900	03.3	%78
الأردن 1997	756	2711	03.6	%34
اليمن 1997	000	2000	00.0	%6.4
العراق 1999	000	0035	00.0	%10

تمويل الجامعات الأهلية : إن أهم مصادر تمويل الجامعات الأهلية ينحصر في الآتي :

1- رسوم الدراسة .
2- الإيرادات عن طريق الخدمات المقدمة إلى الجهات المختلفة .
3- استثمار الأموال .
4- التبرعات .
5- موارد أخرى .

تشكل الرسوم الجامعية المصدر الأساسي للتمويل وليس هناك معلومات دقيقة حول إيرادات ونفقات الجامعات الأهلية ولكن استمرار هذه الجامعات وتزايد أعدادها هو دليل على أن هذه الجامعات تحقق أرباحاً مقبولة .

عوامل نجاح الجامعات الأهلية :

1) الموقع الجغرافي .
2) سنة التأسيس مقارنة ببقية الجامعات الأهلية .
3) السمعة .
4) حاجة سوق العمل .
5) مستوى الرسوم .
6) توفر الاختصاصات .

الجامعات الأهلية في اليمن :

إن الحاجة إلى وجود الجامعات الأهلية في اليمن ينبع في الأساس من وجود الحاجة إلى التوسع في التعليم العالي وتعتبر الزيادة في عدد السكان عاملاً مهماً في نشوء وتطور الجامعات الأهلية حيث تتمتع اليمن بأعلى المعدلات لنمو السكان في العالم 3.7% طبقاً لتعداد عام 1994 [12] . وتصل هذه النسبة إلى 8.9% في المناطق الحضرية وفي حالة استمرار اتجاهات النمو الحالية فإن الإسقاط السكاني يشير إلى أن عدد السكان سوف يتضاعف تقريباً خلال كل 19 سنة وهذا يؤشر بوضوح مدى الحاجة إلى جامعات الأهلية للمساهمة في حل مشاكل تزايد ضغوط الطلب على التعليم العالي مستقبلاً وقد تميز التعليم العالي في اليمن خلال عقد التسعينات بالتوسع الأفقي من خلال فتح عدد من الجامعات الحكومية وكذلك إنشاء ثمان جامعات أهلية والجدول رقم (2) يبين نوع الجامعات وسنة تأسيسها .

جدول رقم (2)

الجامعات اليمنية [13]

الجامعة	النوع	سنة التأسيس
صنعاء	حكومية	1971
عدن	حكومية	1977
حضرموت	حكومية	1997
الحديده	حكومية	1997
إب	حكومية	1997
تعز	حكومية	1997
ذمار	حكومية	1997
العلوم والتكنولوجيا	أهلية	1996
الأحقاف	أهلية	1997
العلوم التطبيقية	أهلية	1997
الوطنية	أهلية	1997
الملكة أروى	أهلية	1997
اليمنية	أهلية	1997
سبأ	أهلية	1997
الإيمان	أهلية	1997

وعلى الرغم من أن نسبة الجامعات الأهلية نسبة إلى عدد الجامعات في اليمن يزيد على 50% فأنها لا تضم إلا نسبة متواضعة من إجمالي عدد الطلاب حيث لم تتمكن الجامعات الأهلية وحتى الآن من استقطاب خريجي الثانوية العامة ويمثل نصيبها 6.4% من إجمالي الالتحاق للعام الجامعي 96 / 1997 وتعود أسباب انخفاض نصيب الجامعات الأهلية إلى عدة عوامل مجتمعة منها عدم قدرة كثير من الأسر على تحمل تكاليف الدراسة فيها مع عدم التعود على شراء الخدمة التعليمية وإلى عدم الثقة بالمستوى ونوعية التعليم فيها حيث لم تخضع بعد لتقييم مخرجاتها بشكل جدي كما أن الانخفاض المستمر لتقدير الناس للتعليم العالي بسبب تكدس عدد الخريجين دون وظائف يثبط همة الأسرة على الإنفاق على التعليم العالي وكذلك همة الطلب على الدراسة كما يسود التعليم العالي نوع من عدم التوازن فيما يتعلق بالالتحاق بالتخصصات المختلفة .

ويمكن تصنيف اتجاه الطلاب في الالتحاق بالتعليم العالي بين ملتحقين بكليات التربية أو ملتحقين بكليات الدراسات الإنسانية وأخيراً ملتحقين بكليات علمية وتطبيقية وتبين بيانات العام الجامعي 96 / 1997 إن الالتحاق بكليات الدراسات الإنسانية نال النصيب الأكبر بنسبة تصل إلى 56.9% مقارنة بـ 34.7% لكليات التربية و8.3% للكليات العلمية ويعود هذا الاختلال إلى سببين رئيسيين الأول عدم تخطيط القبول في الجامعات بما يحدث توازناً وتلائماً مع متطلبات سوق العمل والثاني ينتج عن تناقص الإقبال على القسم العلمي في المدارس .

الخلاصة :

هناك واقع عربي متردي لا يلبي الطموحات لمواجهة تحديات عصر المعلوماتية ولا بد من تحرير العقل العربي من آفاته للإنطلاق باتجاه استثمار الطاقات البشرية من خلال تطوير مؤسسات التعليم العالي الحكومي والأهلي .

تجربة اليمن في التعليم العالي الأهلي نابعة من الحاجة الحقيقية إلى مكمل لدور التعليم العالي الحكومي ولا بد من مساندة هذه التجربة وتطويرها .

ABSTRACT:

Being decay, the Arab reality does not call enough to the ambitions and challenges that confront the age of informations ,thus it is a must to free the Arab mind from its drawbacks to get forwards toward the investment of its human abilities through the development of the high educations establishments both the government and private one .

Nongovernmental high education skill in Yemen comes from the real need to complement the government education role, thus an assistance and development to such an experiment come to be a must.

المراجع :

1. موسى النبهان : (تقويم التطور الكمي للتعليم العالي في الأردن، 84 - 95 ، قضايا و مؤشرات) مجلة إتحاد الجامعات العربية، العدد 33 ، 1999 ، ص97 -124.
2. محمد برهوم : (التعليم الجامعي بين الواقع والطموح) المجلة العربية لبحوث التعليم العالي ، العدد 7 ، 1988 ، ص ص 101 – 114 .
3. عبد الله رمضان : (دور التعليم العالي والجامعي في التنمية العربية) المجلة العربية لبحوث التعليم العالي ، العدد 2 ، 1984 ، ص 33 – 57 .
4. فوزي الفيشاوي : (آفات العقل العربي وتوجهات المستقبل) مجلة دراسات مستقبلية ، جامعة أسيوط ، العدد 2 ، 1997 ، ص 11 – 39.
5. أنطوان رحمه : (سياسة تطوير التعليم العالي في الوطن العربي) ندوة سياسة تطوير التعليم العالي في الوطن العربي ، 1985 ، دمشق.
6. خالد العمري : (تطوير نظم الدراسات العليا ومددها في ضوء ضرورات التقدم والتنمية في العالم). مجلة إتحاد الجامعات العربية، العدد 23 ، 1988 ، ص31 – 42
7. معين حلمي الجملان : (التعليم عن بعد ودوره في دعم مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي - توجهات مستقبلية) مجلة إتحاد الجامعات العربية ، العدد 33 ، 1998 ، ص 298 – 313 .
8. محمد الخوالده : (دور الجامعات المفتوحة في تجديد نظام التعليم العالي العربي) المجلة العربية لبحوث التعليم العالي ، العدد،15،1989، ص 3-35 .
9. داخل جريو : (التعليم العالي في الوطن العربي ، نظره مستقبلية) مجلة إتحاد الجامعات العربية ، العدد 23 ، 1988 ، ص 146- 152 .
10. ماجد فرحان : (أزمة تمويل التعليم العالي في الأردن الواقع والحلول) مجلة إتحاد الجامعات العربية ، العدد 36 ، 1999 ص 203 – 249 .
11. المصدر (10) أعلاه .
12. اليمن التقرير السنوي ، التنمية البشرية ، التعليم في ضوء مفهوم التنمية ، وزارة التخطيط 1998 ، الجمهورية اليمنية .
13. إتحاد الجامعات العربية ، مركز المعلومات.